

حدود النموذج الاقتصادي في فهم وتفسير العمل غير الرسمي

كريمة تشوافت
أستاذة مساعدة/ قسم علم اجتماع
جامعة الجزائر 02

ملخص:

يمثل "مفهوم" القطاع أو الاقتصاد غير الرسمي إبداع أو تركيب للمكتب الدولي للعمل، وتبنته المنظمات الدولية الأخرى كالبנק العالمي. ويعد من الظواهر القديمة والمعاصرة في آن واحد. ولقد انتشرت في الدول النامية والمتقدمة، الفقيرة والغنية بدرجات متفاوتة متخذة أشكالا عديدة. هذه الظاهرة هي من المواضيع التي تستدعي الكثير من الجدل بالنظر إلى الإسهامات التي تراكمت حوله والتي أغلبها ذات طابع اقتصادي وإحصائي مما يدفعنا إلى طرح إشكالية حدود النموذج الاقتصادي. ففي هذا النص سوف نتناول التعريف بالعمل غير الرسمي وأهم المقاربات النظرية والبحوث التي تناولته بالإشارة إلى تلك التي اعتبرته ظاهرة اقتصادية خاصة الأولى منها، وكذا بعض المحاولات الحديثة والقليلة جدا التي تعتبره ظاهرة اجتماعية ويجب دراستها في إطار المجتمع.

نحاول في هذا المقال التأكيد على وجوب إعادة النظر في دراسة العمل غير الرسمي ومحاولة فهمه وقياسه وفقا لطرق تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاجتماعية والثقافية له وليس في قوالب نمطية، باعتباره ظاهرة اجتماعية، تستلزم دراستها في سياق المجتمع الذي تظهر فيه.

الكلمات المفتاحية:

العمل/ الاقتصاد غير الرسمي، النشاط، النموذج الاقتصادي، الظاهرة الاجتماعية، الفاعل/ الفعل الاجتماعي

يعتبر العمل غير الرسمي من الظواهر التي كثر الحديث عنها في كل المجتمعات سواء كانت صناعية أو غير صناعية، متطورة أو متخلفة، غنية أو فقيرة، وإن

كانت الإشارة إليه في البداية إلا في المجتمعات النامية. كما أن الأدبيات حوله قد ملأت مكتبات كثيرة في جونيف (مقر المكتب الدولي للعمل) وواشنطن (مقر البنك الدولي) وفي الجامعات بباريس ولندن ورييو وأبيجان ... وسواء كانت الإشارة إليه كمفهوم مباشرة أو من خلال عدة تسميات كالقطاع غير الرسمي، القطاع غير المنظم، القطاع غير القانوني أو الاقتصاد السري، الاقتصاد غير المعلن عنه، الاقتصاد الخفي أو حتى السوق السوداء والسوق الموازية وغيرها ... فإن تعدد التركيبات اللغوية وتشعبها، يؤكد تعقيدته. ويعتبر القطاع أو الاقتصاد غير الرسمي، أكثر الاستعمالات في البحوث الأكاديمية أو دراسات المنظمات الدولية، إلا أن ذلك لم يكسب المصطلح الشرعية التي تجعل أي محاولة لإعادة النظر فيه فاشلة ذلك أنه ما زال ناقص التحديد. ولقد أنتجت أغلب محاولات البحث فيه خرافة أو أكذوبة إحصائية واقتصادية على - حد تعبير سينجر (H) SINGER - مشبها إياه بالزرافة، حيث يسهل التعرف عليها بينما يصعب وصفها (HORNER, J.M. 1995). كما أن المعايير المقترحة للتحقيقات الإحصائية ليست عملية فعلا، وإنما منسجمة مع الخصائص الهيكلية والوظيفية للقطاع، والغاية منها هي المقارنة بين الدول.

من خلال هذا المقال، نتطرق إلى إشكالية كون أغلب البحوث في ظاهرة العمل غير الرسمي أساسها اقتصادي وإحصائي مع أن الظاهرة اجتماعية وتخص الفرد داخل المجتمع باعتباره فاعلا اجتماعيا. بالتالي سوف نحاول أن نبين حدود النموذج الاقتصادي في تفسيرها، مما يستلزم دراستها في إطار المجتمع الذي تظهر فيه وفهمها من الداخل أي من جانب الفاعل. لا نسعى من خلال تناولنا هذا إلى التشكيك أو التقليل من أهمية البحوث الاقتصادية فحسب، وإنما التأكيد على نقصها، ونقترح على ضوء الإسهامات النظرية ميدانا آخر وهو علم الاجتماع الاقتصادي الذي يبحث في الظاهرة باستيفاء جوانبها.

ولأن أكثر التعريفات تهدف إلى إقصاء العمل غير الرسمي أو إبعاده عن نظام المحاسبة الوطنية، وتركز على النشاط في وحداته دون الإشارة إلى خصائص الأفراد الذين يؤدون النشاط، ارتأينا التطرق إلى البعض منها فيما سيأتي:

العمل غير الرسمي: بين إبداعه ومحاولات تحديده:

يعد "مفهوم" القطاع أو الاقتصاد غير الرسمي تركيب للمكتب الدولي للعمل، وتبينته المنظمات الدولية الأخرى كالبنك العالمي. ويعود أصل الاهتمام به إلى عبارة "القطاع غير الرسمي" التي استعملت لأول مرة في مداخلة حول "البطالة الحضرية في إفريقيا"،

للباحث هارت (K) HART في سبتمبر 1971 بمعهد الدراسات التطورية بجامعة سوساكس.

اعتبر هارت بروز القطاع أو الاقتصاد غير الرسمي كنتيجة لعدم التوازن بين مستوى الأجر الحقيقي للفرد والارتفاع الكبير لأسعار مواد الدعم، أي عدم التوازن بين المدخل الفردي والاحتياجات المالية للعائلات. وأدى هذا إلى اللجوء إلى المساعدات من الأولياء والجيران، أي القروض المؤقتة. وأصبح الحل الوحيد هو البحث عن مداخل أخرى. (CHARMES, J. GRAIS, B.1994)

وأعيد استعمال العبارة من قبل المكتب الدولي للعمل بعد تقرير كينيا في 1972 حيث اقترح الباحث هارت سبع خصائص، للتمييز بين القطاع الرسمي وغير الرسمي، وتمثل فيما يلي :

1. غياب حواجز الدخول في القطاع غير الرسمي.
2. استعمال الموارد المحلية.
3. الملكية العائلية للوحدات الإنتاجية والمؤسسات عامة.
4. النشاط المحدود أي بساطة العمليات.
5. الاستعانة بتقنيات بسيطة تتطلب يد عاملة.
6. اكتساب الكفاءات أو المهارات خارج النسق التعليمي الرسمي وخارج نظام التكوين المهني.
7. العمل في سوق غير خاضع لأي قانون ومفتوح للمنافسة. (LAKJAA, A.1997)

ومع انتشار الظاهرة في الدول النامية خاصة، واعتبارها عنصرا هاما في عالم الشغل ويجب قياسها، اقترح المكتب الدولي للعمل خلال الملتقى الدولي لمختصي الإحصاء في العمل في 1993 محتوى عمليا .

اعتمادا عليه يمثل القطاع غير الرسمي مجموع الوحدات الإنتاجية التي تشكل عنصرا في نظام المحاسبة الوطنية (SCN)، وتشمل نوعين من المؤسسات:

- 1 - مؤسسات لا رسمية لعمال ينشطون لصالحهم، ويوظفون أفرادا من العائلة بدون أجر، أو أجراء عرضيين. وتشير أيضا إلى جل الوحدات التي تنشط لصالحها ولا

تسجل حسب الأشكال الخاصة للتشريعات الوطنية (المالية، الحماية الاجتماعية، القوانين المهنية وقوانين أخرى...).

ب - مؤسسات لأفراد غير رسميين، قد يوظفون أجراء بصفة دائمة، وذلك وفقا لأحد أو كل المعايير التالية:

1. حجم المؤسسة أصغر من عدد المناصب (محددة على أساس المستوى الأدنى الوارد في التشريعات الوطنية والممارسات الإحصائية).
2. عدم تسجيل المؤسسة.
3. عدم تسجيل الأفراد.

وخلال الملتقى الدولي للعمل في 1998، كان النقاش حول المبادئ الأساسية والحقوق في العمل، مما أدى إلى تبني دستور كامل حولها. ثم صاغ المكتب الدولي مفهوم العمل اللائق وربطه بالقطاع غير الرسمي في 2002، الأمر الذي أدى إلى التفكير في ضرورة إعادة تحديد مفهوم العمل. وتقرر ترجمة النقاشات في مفاهيم عملية لجمع البيانات خلال الدورة السابعة عشر لمختصي الإحصاء في العمل والمنعقدة في الفترة ما بين نوفمبر وديسمبر 2003 (CHARMES, J.2002)

ولقد صنف فوسأرت (FOSSAERT, R.1985) - أحد مناصري الاتجاه القانوني- العمل غير الرسمي في ثلاث أشكال من النشاطات هي : عمل المأجورين غير المصرح بهم، العمل الحر غير المعلن عنه ، والنشاط الأجير. واعتبره كل من تورنهوم وشفارتز (SHWARTZ, A. et TURNHOUM, D.1990) نشاطا مهنيا، وحيدا وثانويا، يمارس في شكل سري، على هامش أو خارج الشروط القانونية والنظامية المتفق عليها.

وفي نفس السياق، أشار هني (HENNI, A. 1988) - أحد المدافعين عن المقاربة الكلية- إلى أن العمل غير الرسمي يشمل ممارسات تقليدية، أصبحت تؤدي في الخفاء، وتظهر جليا من عدم التكافؤ بين الإستراتيجية المركزية العامة، والإستراتيجيات الخاصة للفاعلين الاجتماعيين الهادفين إلى زيادة فوائدهم في وقت قصير من خلال تسيير مختلف للمشاريع والأموال.

وأضاف الباحث ستاندينغ (STANDING (G)، بأنه يجب تقسيم القطاع غير المهيكل إلى فرعين أساسيين هما : القطاع غير المنظم والذي يشمل مجموعة من النشاطات المشروعة لكنها مهمشة وغير مقدرة فعلا مثل التسول، غسل السيارات والأعمال العرضية المتعلقة بالبستنة وغيرها. وكذلك القطاع غير المهيكل فعلا والذي

يشمل النشاطات الاقتصادية التي تنجز على مستوى محدود كالمؤسسات العائلية وغير الأجرة عامة. (SETHURAMAN, S.V. 1976)

المثير للانتباه هو الاتفاق على محتوى الاقتصاد غير الرسمي باقتضاره على نشاطات إنتاج وتبادل الخدمات ذات الطابع السلعي والتي لا تحترم القانون الاجتماعي والمالي والتسجيل المتعلق بالإحصاء والمحاسبة. ومع أن النشاطات الجنحية والإجرامية (كالدعارة وتجارة المخدرات والأسلحة...) غير قانونية، إلا أنه تم استثناءها من حقل الاهتمام بالظاهرة، وذلك للتمييز بين فعل التبادل الاقتصادي ومنتج التبادل الاقتصادي. فبالرغم من اعتبار المافيا ببولونيا وروسيا مثلاً ومنذ بداية التسعينات، عاملاً أساسياً لعدم تدهور اقتصادهما وعلاقة الشركات الإيطالية الكبرى بالمافيا وبتهريب الأسلحة الممنوعة، أضف إلى كون تجارة المخدرات المورد الاقتصادي الأول في كولومبيا وبيرومانيا مثلاً (ذلك أن ما ينتج عنها يعاد استثماره بشكل واسع في شراء الأراضي الزراعية والمساكن وأحياناً في الصناعة وفي المؤسسات المصغرة من قبل المهربين أو التجار الصغار) إلا أن ما يهم هو العلاقة التبادلية وليس دور هذه النشاطات الجنحية في اقتصاديات العديد من الدول في العالم. (CHARMES, J. 2002)

ومع أن محاولات تحديد العمل غير الرسمي كثيرة إلا أنه يشار إليه أحياناً بكونه لا يحمل تعريفاً ولا معياراً حاسماً للكشف عنه وليس له تحديداً ولا ثقلاً معيناً ولا يوجد كموضوع علمي، وما صموده إلا لاعتباره "سلعة رمزية" تباع بشكل جيد لأنه يخدم مصالح معينة لرجال السياسة والباحثين والمنظمات الدولية. فلقد وظفت عدة سجلات أو أبعاد أساسية لتصنيف النشاطات غير الرسمية خاصة في دول العالم الثالث حيث ارتبطت بالفقر والسعي إلى البقاء، وبالتشغيل الناقص، وبالهامشية أو التهميش (LAUTIER, B.1994).

وفي هذا الصدد، أكدت منظمة العمل الدولية بأن عدد هائل من العمال يتقاضون مداخيل غير كافية للتكفل بعائلاتهم، وملايين من الأطفال يموتون قبل سن الخامسة لعدم قدرة أوليائهم على توفيرهم العلاج أو الطعام. كما أن 40% من السكان يعيشون بأقل من 2 دولار للفرد الواحد في اليوم (OIT. 2009)، ويمثل هؤلاء 22% في أمريكا اللاتينية والكارييب، و72% في إفريقيا الصحراوية، و77,1% في آسيا (الجنوب الشرقي). كما أن نصف سكان العالم يعيشون بدون حماية وضمان اجتماعيين، وآلاف المسنين يعملون حتى الإرهاق الكلي لعدم استفادتهم من دعم اجتماعي أو منحة. هذا

الوضع إنما يشجع على النشاط غير الرسمي باختلاف أشكاله (RANCOLATO, L. KUCERA, D. 2008).

في هذا الصدد، تؤكد بعض الأرقام (البنك العالمي 2011) ذلك فيما يلي:

الدول	% الفئة النشطة التي لا تساهم في التضامن الاجتماعي
إفريقيا الصحراوية	94,7
جنوب آسيا	91,10
شرق آسيا	76,1
دول إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط	67,00
أمريكا اللاتينية والكرايب	61,3
أوروبا وآسيا المركزية	39,4
الدول المتقدمة	08,9
دول مجلس التعاون الخليجي	06,4

للإشارة، فإن الظاهرة بلغت درجة كبيرة من التعقيد والانتشار، فبالرغم من جهود الدول لمنع وجوده (النشاط غير الرسمي) بقوانين ومخططات رسمية، إلا أن القضاء عليه أصبح اليوم من الخيال (utopie)، إلى حد أن رقم الأعمال المحقق فيه يعادل رقم أعمال قطاع السيارات. (CHARMES, J. GRAIS, B 2006).

وبينما كان ينظر إلى النشاط غير الرسمي كبديل للقطاع التقليدي وأنه سيزول عاجلا أم آجلا تحت تأثير عجلة التقدم، وكانت النظريات السياسية والتطورية تتوقع انحلاله نتيجة العملية المكثفة للتصنيع، إلا أنه عرف تزايدا وتوسعا مستمرين إلى حد عالميته كظاهرة.

العمل غير الرسمي ظاهرة عالمية :

تؤكد منظمة العمل الدولية (OIT) أن 50% من فرص الشغل المتوفرة اليوم في المناطق الحضرية وفي أغلب الدول النامية وحتى المتقدمة بنسبة أقل نوعا ما، هي نشاطات غير رسمية وغالبا ما توصف "بالمزرية" (2011). ولقد تطور العمل غير الرسمي في الاقتصاديات الانتقالية بشكل هائل في التسعينات، حيث قدر في أوكرانيا مثلا بـ 50% تقريبا من الناتج الداخلي الخام، وفي البرازيل بـ 30%. وتم إدراجه في إحصائيات المصالح الحكومية حول الإنتاج باعتباره قطاعا خاصا. (CAMPOS, N. 2006). F. 2006 في حين أنه عرف أدنى الحدود في الفترة ما بين 2000 و2007، حيث بلغ حجمه في مولدافيا مثلا 22% وفي روسيا 8,6% من مجمل الشغل دون الفلاحة. (OCDE.2009)

وتشير الأرقام أيضا، إلى أن 60% من مناصب الشغل في أمريكا اللاتينية هي غير رسمية، ففي المكسيك مثلا قدر النشاط غير الرسمي في 1999 بـ 44% من الشغل الحضري، وبـ 30% من الناتج الداخلي الخام. (NOISEUX, Y. 2007) وبلغ في الأرجنتين، في 2005، 48,9% من السكان النشطين أي ما يعادل 8 ملايين شخص (DE GRACIA, G.2010).

وفي العشرية الأخيرة، أشارت نتائج مجموعة من التحقيقات حول الشغل والاستهلاك في العائلات في سبع عواصم عضو في الوحدة الاقتصادية والنقدية لشرق إفريقيا (الكونغو، واداقودوا، أبيجان، باماكو، نيامي، داكار، لومي)، بأن النشاط غير الرسمي يقدر بـ 76% من مجموع الشغل، وهو ما يمثل ما بين 22% و28% من الناتج الداخلي الخام (Le Gret, 2010).

الجدير بالذكر، هو أن حجم الشغل غير الرسمي في الدول العربية أقل من حجمه في أمريكا اللاتينية وفي آسيا وكذلك في إفريقيا الصحراوية، فلقد قدر في الفترة الممتدة ما بين 1994 و2000 بـ 40% من مجموع الشغل دون الفلاحة. وتعتبر مصر البلد الأكثر تضررا (55%) والجزائر الأقل (33,3%). بينما تشير الإحصائيات إلى نسبة 45% في المغرب، و50% في تونس، و. (AITA, S. et autres. 2008).

وحسب المكتب الدولي للعمل، فإنه منذ الأزمة العالمية، ارتفع حجم البطالة في العالم، حيث قدر بـ 205 مليون بطلال أي 6,2% في 2010. المثير هنا، هو كون 55% من الارتفاع الإجمالي للحجم العالمي للبطالة ما بين 2007 و2010 قد سجل في

الاقتصاديات المتطورة والوحدة الأوروبية، في حين أن هذه المنطقة لا تمثل إلا 15% من السكان النشطين في العالم. بالتالي شهدت الدول المتقدمة _ وعلى غرار باقي الدول في العالم - سيرورة من اللارسمية في بعض مجالات الاقتصاد مثل البناء، الملابس والمعدات الإلكترونية وكذا الميادين التي تطورت فيها الأشكال الجديدة للعمل في المدن الكبرى بالولايات المتحدة الأمريكية خاصة، وبرزت فيها المناولة بحدة.

(BUREAU INTERNATIONAL DU TRAVAIL (BIT), 2011). وقدر الشغل غير الرسمي بـ 16% من الناتج الداخلي الخام في الدول المتقدمة وفي الدول العضو في منظمة التعاون والتطور الاقتصادي (BACCHETA, M. 2009) (ERNST, E. et BUSTAMANTE, J. P. 2009)

أمام توسع ظاهرة العمل غير الرسمي وتعمدها، برزت دراسات عديدة تنظمت أغلبها في المقاربات التالية :

1- المقاربة المؤسساتية Institutionnelle : من أهم روادها دي سوتو DE SOTO (H)، وتعتمد على مدى احترام الوحدات الإنتاجية للقوانين ومدى شرعية ممارساتها حيث تعتمد العديد من الدول إلى السماح بممارسة بعض النشاطات القانونية بشكل غير رسمي لأنها تمثل مصدر رزق للعائلات وللأشخاص. ويظهر هذا الدور جليا في الدول التي تعرف أزمات اقتصادية وكذلك تلك التي تفتقر إلى هياكل حكومية ناجعة. ويمثل العمل غير الرسمي مصدر دخل هام للعديد من البطالين والذين عجزت الحكومات على توفيرهم منصب شغل مستقر. وهو بذلك يتميز بحركية كبيرة ومرونة تجعله يتأقلم مع اقتصاد السوق. واعتبر الباحث دي سوتو اللارسمية مرادفا للخروج عن القانون حيث يشمل الاقتصاد أو القطاع غير الرسمي نشاطات خفية وعلى هامش القانون، ومصدر الضغط الضرائبي وكذا بيروقراطية الدولة (BUSSO, M. 1995).

2- المقاربة الكلية : يعتبر أصحاب هذه المقاربة مثلا هني، أن نمط إنتاج القطاع غير الرسمي هو أساسا حريفي أما نمط الإنتاج بالقطاع الرسمي هو رأسمالي بحث. وتندرج العلاقة بين القطاعين في إطار منطق الهيمنة والتبعية. كما أن القطاع غير الرسمي ليس امتدادا للحرف التقليدية التي تميز اقتصاديات البلدان النامية، وإنما هو نتيجة لتقسيم دولي للعمل، ووسيلة لتوظيف إنتاج اليد العاملة وإمكانياتها لخدمة مؤسسات القطاع الرسمي والتي تتسم بنمط إنتاج رأسمالي. بالتالي يمثل القطاع غير الرسمي وعاء لامتناس الفائض من اليد العاملة، وهو مكمل للقطاع الرسمي حيث يزوده بيد عاملة نشطة ورخيصة الأجر.

3- المقاربة المعتمدة على الازدواجية : تفترض روادها وعلى رأسهم الباحث الاقتصادي والاجتماعي لوتي (B) LAUTIER وجود تقابل بين قطاعين، أحدهما يتميز بالتنظيم المحكم والعقلانية الاقتصادية والقانونية والإنتاجية الهامة. في حين يصنف القطاع الآخر بجانبه التنظيمي الضعيف وإنتاجه المحدود وروابطه غير القانونية، وهذا ما يفترض وجود استقلالية بينهما وضعف المقاييس والمعايير لتحديد الأنشطة رغم إمكانية وجود تبادل وحركية بينهما. إلا أن الجدل كبير جدا في ضبط هذه المعايير حيث اعتمد بعض الباحثين على توجه قطاعي أساسه مدى استعمال أو عدم استعمال وحدات الإنتاج للتقنيات الحديثة وعلى حجم الوحدة نفسها وعلى إنتاجيتها وصيغ تنظيمها ومدى احترامها للإطار القانوني في الترتيب الذي تضعه الدول لممارسة الأنشطة الاقتصادية. أما التوجه الثاني فقد اهتم بالبحث في خصوصية العاملين بالقطاع غير المنظم معتمدين على مقاييس الدخل والحركية بين مختلف الأنشطة وعلاقاتهم الأسرية والعائلية داخل النشاط الذي يمارسونه وكذا على طبيعة العمل (قار أو غير قار) (التركي، ع. 2005).

ولقد أكد لوتي وآخرون (B) LAUTIER، بأن إحدى الأسباب الأساسية للتقسيم إلى قطاعات هو الفموض بين النشاطين والنشاطات، ففي إطار الاقتصاد المهيمن بال رأسمالية كل فرد نشط هو إلى - حد ما - رسمي وغير رسمي، فقد يكون لديه نشاطا واضحا وظاهرا للدولة تبعا لسنة وللظروف الاقتصادية ولكأنته، ولطبقة الاجتماعية. وقد يكون له نشاطا آخر خفيا، وخلال مساره يبرز الرسمي وغير الرسمي. ويمكن أن يعيد الفرد إنتاجه في إطار العائلة وعلى أساس عمل منزلي (خارج العلاقات الرأسمالية)، ويستهلك خيرات وخدمات منتجة من الصناعة الكبيرة أو من الحرفيين الذين يعملون لصالحهم. وقد يكون في إطار قانوني أو غير قانوني، كذلك الأمر بالنسبة إلى الاستهلاك، فإنه لا يوجد رسمية أو لا رسمية هذا الأخير بشكل مطلق ومحض (MOZERE, L.1991).

نشير فقط إلى أن حقل البحث في العمل غير الرسمي واسع ومعقد مما يجعلنا نتناوله في:

إسهامات وأدبيات علمية أخرى :

تحدث كل من تروكمان (V) TROKMAN وسوزا (P) SOUZA عن أحد السجلات التي أشار إليها لوتي حيث اعتبر العمل غير الرسمي عملا ناقصا لليد العاملة التي لم تتمكن من الحصول على منصب شغل في القطاع المتقدم أي الرسمي.

ووصف الباحثان القطاع غير الرسمي بالآلية الدورية التي تمتص الفائض من اليد العاملة الناتجة عن التغيرات الديمغرافية، وأكدوا أن تدهور الاقتصاد هو الذي يؤدي إلى ظهوره (العمل غير الرسمي) خارج النسق الاقتصادي وعدم احترام القوانين ما هو إلا نتيجة ممكنة لذلك.

واهتم باحثون كثيرون به أمثال فيدروفيتش (CC) VIDROVITCH ونوشي NOUSHI وقاليسو (R) GALLISSOT الذين تناولوا دراسة القطاع غير الرسمي في العالم الثالث (COQUERY-VIDROVITCH, C. et autres, 1991). وكذا مارتيني MARTINET الذي حاول التعمق في الظاهرة متناولا الجدال الكبير حولها. أضف إلى لوتي (B) LAUTIER ودي ميراس (J.C) DE. MIRAS وموريس (A) MORICE الذين تطرقوا إلى مفهوم اللارسمية وعلاقتها بالدولة (1991). كذلك الباحث أدار (ADAIR Ph.1985) الرائد في الحديث عن الشبكات الخاصة بالنشاطات غير الرسمية، وغوريفيتش (GOUREVITCH, J. C. 2002) المحلل للعوامل الأساسية للعمل غير الرسمي في أوساط الشباب والمهاجرين وفي ضواحي المدن مؤكدا على ثقافتهم النظامية ضد السلطات.

كذلك شنتال (CHANTAL, B.1991) التي تناولت القطاع غير الرسمي انطلاقا من اهتمامها بالنشاطات الصغيرة الحجم والأشكال الخاصة للتشغيل والإنتاج السلمي الصغير. وكذلك بورتس وكاستالس ويانتون (PORTES, A. CASTELLS, M. BENTON, L. A. 1989). الذين ركزوا على الاقتصاد غير الرسمي في الدول المتقدمة وغير المتقدمة وأخيرا اقتراح شفارتز وتورنهوم (SHWARTZ, A. et TURNHOUM, D.1990) لمقاربات جديدة للقطاع أو الاقتصاد غير الرسمي.

من جهة أخرى، حظيت ظاهرة العمل غير الرسمي باهتمام بعض المفكرين الجزائريين أمثال حمودة (HAMMOUDA, N. 2006) الرائد في التعريف بها وبمعايير قياسها. كذلك الباحثان بني ساد وهني اللذان ركزا على الاقتصاد الموازي وتحديثا عن وجود سوق ثنائية في الجزائر (سوق للعملة وأخرى لعوامل الإنتاج وسوق للخيرات وأخرى للخدمات)، خلال فترة التخطيط المركزي للاقتصاد (HENNI, A.).

أضف إلى هؤلاء بونوة (BOUNOUA, C.1998) المشرف على مخبر للبحث في النشاطات غير الرسمية في الجزائر، والذي يؤكد بأن الاقتصاد الباطني، عرف انتشارا واسعا في سياق الانتقال إلى اقتصاد السوق، وانفتاح التجارة الخارجية وتطبيق برنامج

إعادة الهيكلة (PAS) ابتداءً من 1994. وكذا سواماس ، ومداني، وبلاش وغيرهم (BELLACHE,Y. ADAIR, PH.2009).

ولقد تميزت أكثر الدراسات في الجزائر بكونها تعتمد على المقاربة الاقتصادية ماعدا بعض المحاولات مثل دراسة عادل التي أكدت على تقصير هذه الأخيرة (ADEL, F.1979). كذلك إسهامات حقيقي-تلاحيت (HAKIKI- TALAHITE, F.1983) ولقجع لفهم النشاط المنزلي في الجزائر كأحد ملامح العمل غير الرسمي. أضف إلى اهتمام بجليد بالإستراتيجية العائلية في مواجهة أزمة الشغل بإحدى ولايات الجزائر (سيدي بلعباس) (BENDJELID, A.1997).

في تحليله يرى الباحث الاقتصادي هني (A) HENNI أن الفرق بين الرسمي وغير الرسمي ليس موجود وإنما هناك فرق بين نمطين من التصورات للواقع، فالرسمي يقوم على معطيات المحاسبة الوطنية أولا، في حين أن غير الرسمي يقوم على نتائج حقيقية للممارسات الاجتماعية، ويؤكد بأنه ليس ثمة أمر لا رسمي إلا الممارسة التي ليست شرعية في التصور الذي يمنح الشرعية للممارسات المشرعة، وأن رجل الاقتصاد يعمل على التصورات الناتجة عن الدولة فمثلا معرفة سيرورة إنتاج معينة، تتوقف على الإجراءات التي تنظمها الدولة لتجسيد الواقع أي قانون العمل، قانون الضمان الاجتماعي وغيرهما ... ولكن في حالة عدم وجود هذه الإجراءات أو اختلافها، فإن معرفة ظروف العمل مثلا لن يكون مطرا، ويصبح بذلك العمل منزليا أو أسودا، أو تقليديا أو قديما جدا، لذا يجب التمييز بين النشاط أو الفعل الاجتماعي وإجراءات وجوده .

والجدير بالذكر، هو أن أغلب الدراسات التي تناولت العمل غير الرسمي، تمحورت حول القطاع أو الاقتصاد نظرا لإدراك طبيعة العمل واعتباره فعلا اقتصاديا، لا يحمل معنى إلا في سياق اقتصادي محض أي في إطار علاقات تبادلية سلعية. (ADAIR, Ph. HAMED, Y. 2006) هذا الأمر هو أساس الكثير من النقاشات الحادة حول طبيعة الظاهرة والتي سوف نتعرض أهمها فيما سيأتي:

العمل غير الرسمي: موضوع جدل غير منتهي

انطلاقا من هنا سوف نشير إلى بعض التعريفات التي تحدد معنى العمل، حيث اعتبره ماركس (K) MARX مصدرا للرابطة الاجتماعية، يكتشف به الفرد الآخرين، ببنائه نظاما تتكون في إطاره شبكة من الروابط والتبادل الفعلي. ويتمثل الهدف منه في زيادة الثروات والمنفعة وكذا تنمية المواهب الداخلية (FRIEDMAN,

G. NAVILLE, D. et Autres, 1970). فالعمل "قيمة"، وما كل المنتجات إلا مجرد عمل إنساني مبلور. ويمكن قياس كل قيمة بالوقت الضروري اجتماعيا لإنتاج شيء معين. ففي كتابه "رأس المال"، حاول ماركس أن يدرس عملية العمل مستقلة عن الشكل الخاص الذي قد تتخذه في ظل أحوال اجتماعية خاصة، مؤكداً على القيمة الإستعمالية والتبادلية له (كارل ماركس، بدون سنة النشر). ولعل هذا من المحاولات السوسيولوجية الأولى ذلك أن المحتويات المعطاة للعمل، و- على حد تعبير دوفني (J) DOFNY - اتسمت بأنها مقصرة لحقيقة متعددة الأوجه، غالباً ما يعبر عنها في سياق السوق والمحاسبة الوطنية. ومع أن العديد من الباحثين حاولوا - ومنذ أمد بعيد - تحديد العمل من خلال العلاقة الدينامية القائمة بين الإنسان والطبيعة، وتأرجحت هذه الأخيرة بين الثنائية "الألم والتعاسة" مقابل "السعادة والفرح"، وبين الإكراه كطابع محدد له والضرورة كأساس موحد بين كل النشاطات الإنسانية وبين ما يحمله العمل في طياته من وظيفة اقتصادية أو الاجتماعية أو نفسية أو الثلاثة سوية. ولم يكن الخروج من دائرة الأحكام المختلفة والمتناقضة أحياناً كثيرة حول المفهوم، إلا بظهور مفكرين آخرين وتحديدهم له بربطه بظواهر أخرى، جعلته يظهر في سياقات مختلفة بالتالي بمضامين أخرى.

في هذا الصدد، لم يعتبر مايو (D) MAILLOT العمل مصدراً للدخل فحسب وإنما حاملاً للهويات حيث يدمج الفرد في شبكة من العلاقات الاجتماعية، وينتج له إطاراً لوجوده (MAILLOT, O. et Autres, 1996). وانطلق برودون (P. J) PROUDHON من كون الإنسان نشط ومبدع بطبيعته وأن العمل ضروري ليحافظ على جسده ويطور روحه وأن كل ما يعرفه وما يملكه مصدره العمل وهذا استجابة للحاجة إلى التعاون والتعبير عن الذات. (JACCARD, P. 1996)

في هذا السياق، اهتم مفكرو وعلماء الاجتماع الاقتصاديون الأوائل أمثال دوركايم (E) DURKHEIM وفير (M) WEBER، بمعرفة كيف يمكن اعتبار الفعل الاقتصادي فعلاً اجتماعياً منتقدين في ذلك النظرية الاقتصادية. فلقد تساءل دوركايم حول مسألة الأفعال الاقتصادية التي تهتم بها النظرية الاقتصادية، مشيراً إلى أنه لا يمكن فصلها عن مجال الأفعال الأخلاقية لأنها تحمل طابع الإلزامية الذي تحدد به هذه الأخيرة. ويؤكد دوركايم بأن مفردة "أخلاقي" تعني "اجتماعي" والمفيد والأخلاقي أمران يختلفان. وإذا كان النشاط لا يدرك إلا على أساس الفائدة أي رفع الإنتاجية، فإنه لا يحمل أي معنى أخلاقي، ويعد لا مبالاة أخلاقية حسب ما برز في الصفحات الأولى من كتاب دوركايم "تقسيم العمل الاجتماعي" مشيراً إلى أن

الخدمات الاقتصادية التي يؤديها النشاط أقل أهمية من أثره وأن مهمته الأساسية هي خلق الشعور بالتضامن بين فردين أو أكثر.

وفي مؤلفه "قواعد المنهج الاجتماعي"، حدد دوركايم الفعل الاجتماعي معتبرا إياه نظاما من التصرفات التي تعكس طرقا للتصرف والتفكير والشعور الخارجي للفرد، وتمارس سلطة ردعية على الفرد. وبذلك يرفض دوركايم فكرة النظام الاجتماعي المبني على التبادل فقط، ويؤكد بأن الفعل الاقتصادي هو اجتماعي، وأن الاقتصاد السياسي يقضي على الأبعاد الأخلاقية أي الاجتماعية للنشاط (ADAIR, Ph. HAMED, Y. 2006).

من جهته أشار سيمياند SIMIAND إلى أن النظرية الاقتصادية المبنية على الإنسان الاقتصادي L'homo-economicus هي خيال أيديولوجي، ذلك أنها تسعى إلى تفسير ظاهرة من طبيعة اجتماعية بظواهر فردية مع أنها تنبثق من الظاهرة الاجتماعية ولا توجد إلا بوجودها.

وأكد فيبر بأن النظرية الاقتصادية تهتم بالفرد باعتباره مسيرا لحياته كمؤسسة اقتصادية ومسيرا لنشاطه لكونه يملك روحا سلبية تسمح له بتحديد شدة احتياجاته بشكل كمي وكذا الوسائل اللازمة للاستجابة لها. بينما وصف (فيبر) النشاط الاقتصادي بالطابع الإستعمالي الذي يمنحه الفاعل الاقتصادي لنشاطه وللوسائل الاقتصادية، والطابع الاجتماعي بما أنه يوجه على أساس سلوك الآخر. بالتالي، يعتبر فيبر كل نشاط للفرد فعلا اجتماعيا، ويميز بين ثلاث أجزاء فيه هي: الدوافع، السيرة والناتج مؤكدا على كون الأفعال الاقتصادية هي أفعال اجتماعية، يمكن لعالم الاجتماع أن يفهمها من الداخل بالاهتمام بدوافع الفرد الذي قام بها .

وقد يكون هذا الفعل تقليديا (تبعاً للعادات والاستعمالات المتداولة) أو عاطفيا (وفقا للمشاعر والأحاسيس) أو عقلانيا قيميا (باحترام المعايير والقيم السائدة) أو عقلانيا غائيا (الذي يختار فيه الفاعل هدفا ويحدد الوسائل الملائمة لتحقيقه في المجتمعات) (MONTOUSSE, M. RENOUARD, G. Année non précisée).

وأضاف فيبلن VEBLEN بأن الأفعال الاقتصادية تندرج في سيرة لتكيف الغايات والوسائل مشروطة بتطور المحيط والعادات الذهنية. لذا يجب اعتبار وتقييم السلوك الاقتصادي على أنه نمو متراكم من العادات في التفكير، وهذا ما يمنح الطابع الاجتماعي للمصالح والتفاعل بين الحاجات ومعاني نشاط الأفراد. بالتالي، فإن الظاهرة الاقتصادية هي عنصر من بين عناصر النسق الاجتماعي ودافعها المصلحة،

وأن الدراسة السوسولوجية لها إنما تسمح بالوصول إلى نتائج مختلفة عن تلك التي تصبوا إليها الدراسة الاقتصادية (MONTOUSSE, M. RENOUARD, G. Année non précisée).

اعتمادا على ما ذكرناه، لا يمكن اعتبار العمل بشكل عام وكذا العمل غير الرسمي، نشاطا أو ظاهرة اقتصادية فحسب، وإنما اجتماعية بالدرجة الأولى، وذلك بالنظر إلى الفاعل أي المحرك الرئيسي. وعلى حد تعبير فريدمان ونافيل (FRIEDMAN, G. NAVILLE, P. et autres 1970) يستحسن الحذر من التعريفات العامة أو الميتافيزيقية للعمل، فلا يجب تجريده من مرجعيته للتاريخ وللحضارة وللثقافة والتي تأخذ بعين الاعتبار كيف كان الشعور بالعمل وكيف كان يعيشه الذين يؤدونه أي الفاعلون الاجتماعيون.

هذا إنما يجعلنا نقف على منبر للحديث عن أهمية البحث في تصورات الفاعل الاجتماعي التي تعد دوافع فعله والاستراتيجيات التي يتبناها والتي تمثل مجموع الحسابات الواعية والخطوات التي يحددها (أي التخطيط) للوصول إلى هدف الفعل بضبط المسؤولية الفردية أو الجماعية. فالفاعل الاجتماعي لا يقوم بأي نشاط أي فعل اجتماعي بمعزل عن إطاره المرجعي، وهذا اعتبارا لما يؤكد كروزيه (CROZIER M) بأنه أولا استراتيجي ويعود إلى مرجعيته ورهاناته الخاصة. (MORIN, J. M. 1996)

وعليه، فإنه يجب إعادة التفكير في العمل غير الرسمي في الجزائر، الذي لطالما ارتبط في السبعينات والثمانينات بالطابع الاقتصادي فقط وأهمل في ذلك ما سماه فواران VUARIN باللباقة "L'entre-gent" أي الاستعداد لإنتاج رأسمال حقيقي وقوي من العلاقات العائلية والحميمية والمهنية والسياسية والقائمة على الجيرة والمحبة والوفاء ورأس المال الاجتماعي.

وفي هذا الصدد، يدعم كوسيرا KUCERA ورونكولاتو (L) RONCOLATO هذا الاقتراح مستندين في ذلك إلى عشرات المنشورات التي تشير عناوينها إلى دراسات عديدة تسعى إلى إعادة النظر في ظاهرة العمل غير الرسمي بشكل عام. وينطلق الباحثان من النص الأساسي لـ فيلدس FIELDS حول الشغل غير الرسمي الإرادي (في 1990) وكذا مساهمة مالوني MALONEY ويوش (N) BOSCH اللذان تحدثا عن عدم تجانس القطاع غير الرسمي، حيث أنه يشمل نشاطا غير رسميا أساسيا وآخر إراديا (BUSSO, M, 1995).

و يبين التحليل الأولي أن الخطابات غير المتجانسة، تعكس تعقد مجال العمل غير الرسمي ذلك أنه يفترض أن تصورات الفاعلين واستراتيجياتهم هي من الآليات التي تحكمه. والمعنى الذي يمنحه الفرد القائم بالفعل مقارنة بسلوك الآخرين، يضيف على فعله الطابع الاجتماعي، هذا الأخير يعكس طرق التفكير، والتصرف، والشعور. في حين أن الفعل الاقتصادي هو الموجه على أساس المنفعة والربح، الأمر الذي أدى إلى القطيعة بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد. فحسب بولاني (POLANYI (K) ، فإن هذه القطيعة ليست نتيجة لإبداع السوق، الذي يعتبره فعلا قديما جدا، وإنما لتحول مكانته في المجتمع. ويضيف الباحث بأنه قبل التحول الكبير، كان الإنتاج والتوزيع يقومان على مبادئ عامة للسلوك. ولم يكن الربح يحتل المكانة الأولى من بين الدوافع، وإنما الحق، والعادات، والسحر، وكذا الدين هي العوامل التي كانت تؤدي بالفرد إلى الانصياع لقواعد السلوك وتسمح له بالتصرف في ظل النظام أو النسق الاقتصادي. ولما أصبح الربح هو الدافع الأول في المجتمع، وكادت الرابطة الاجتماعية أن تكون مقتصرة على العلاقة السلمية فقط، حدثت القطيعة. ولقد أدمج الاقتصاد في المجتمع نتيجة تحول التصورات الفردية والجماعية وأفرز بذلك ملامح علم الاجتماع الاقتصادي كميدان ملائم لدراسة العمل غير الرسمي في شتى حيثياته (STEINER, Ph. 2009)

وبالرغم من أن مجالي الاجتماع والاقتصاد - حسبما يؤكد بارييتو PARETO - يطرحان على أساس مبدأ عام هو "التبعية المتبادلة للأفعال فيما بينها"، إلا أنها لم يتمكنوا من البروز معا كمعرفة معترف بها في حقل العلوم الإنسانية. فمنذ الفترة الممتدة ما بين 1890 و1920، وجدت إسهامات نظرية كثيرة لعلم الاجتماع الاقتصادي، لكنها عرفت توقفا في سنوات الثمانينات نظرا لوفاة دوركايم في 1917، وفير في 1920 وباريتو في 1923 فيلن في 1929. وجعلت وفاة هؤلاء الذين يمثلون الجيل الأول لهذه المعرفة، مفكري الجيل الثاني أمثال سيمياند وشومبتر وغيرهم في وضعية صعبة، بالتالي لم يواصلوا مسار الرواد الأوائل. ومع التسعينات برز جيل جديد مع مفكرين أمثال قرانوفيتير GRANOVETER وبولاني POLANYI وبورك BOURQUE ولوفاسك LOVESQUE وكذا موس MAUSS وفرايتاق FREITAG وغيرهم حيث أصر هؤلاء على وجوب إعادة التفكير في الاقتصاد بإدراجه في المجتمع وخاصة في هياكله المعيارية (LEVESQUE, B. et autres, 2001).

إن ما يجب الإشارة إليه هو أن "مفهوم" العمل غير الرسمي قد بلغ درجة تطور، تجعل الاهتمام به تتوقف على الوضعيات الامبريقية المختلفة ذلك أن الخصائص التي يوصف بها ليست تقنية وتسمح بالكشف عنه إحصائيا فقط. كما أنه أصبح في

مرحلته الحالية له أهمية اجتماعية بدلا من أن يكون محركا للتطور الاقتصادي. ومهما يكون دوره أو التسميات المتعددة أو المحتويات المعطاة له إلا أننا أمام ظاهرة أساسية تشير إلى فكرة النشاطات الاجتماعية وهي العمل الذي ينجز في مجال اجتماعي. ولعل هذا ما يبرر اهتمامنا خاصة وأن النشاطات تذكر باعتبارها متعلقة بالإنتاج والتوزيع واستهلاك الثروات في المجال الاقتصادي. بالتالي يجب تناول العمل غير الرسمي في إطار آخر غير السوق والتسجيل المالي والمحاسبة أي الجماعات والشبكات الاجتماعية والأسرة والعائلة وأطر أخرى. ويندرج هذا تناول في تخصص علم الاجتماع الاقتصادي الذي لا يعيد النظر في إسهامات رجال الاقتصاد وإنما يكملها. وإن ينتقد البعض حدود الاقتصاد السياسي مثل جون ستيوارت ميل حيث يشير إلى أنه لا يهتم إلا بالظواهر الاجتماعية التي تنتج بهدف الحصول على الثروة، وأن سلوك الفرد أي الفاعل الاقتصادي يتوقف على قانون بذل أقل جهد، لأن دافعه الوحيد هو الثروة وهو المتحكم فيه.

خلاصة القول، فإن الظاهرة مازال يشوبها الغموض لافترضنا بأن أغلب المجتمعات النامية بما فيها الجزائرية، لا تملك إلا تصورات وإجراءات يمكن بموجبها فهم القطاع المتطور والعمل الرسمي. هذه الأخيرة بنيت على أساس الاقتصاديات الأوروبية، ويمكن بفضلها فهم الآليات التي تحكم النشاطات في كليتها لتشمل القديم والجديد، الرسمي وغير الرسمي. فحسب هني، تظهر الممارسات أو السلوكات الاجتماعية في هذه التصورات منسجمة وغير منقسمة إلى قطبين مختلفين وتبرز في أرضية اجتماعية واحد (HENNI, A. 1993).

ويضيف هني، بأن الاستعانة بالتصورات التي أنتجها الأوروبيون لتفسير الممارسات الاجتماعية في مجتمعاتنا، قد يعني تناول العمل غير الرسمي - كممارسة اجتماعية - حيث لا يوجد، باعتباره واقعي لكنه يظهر وتبعاً لتصورات هؤلاء، غير رسمي وتقليدي. وهنا يؤكد هني أنه لفهم العمل غير الرسمي يجب التمييز بين النشاط الاجتماعي وإجراءات ظهوره، لأن الصور التي يعمل على أساسها الباحث الاقتصادي ما هي إلا نتاجا للدولة. كما أن قانون العمل، ومفتشية العمل، والتصريح بالوسائل والآلات والموارد البشرية والكفاءات، كلها أدوات بناء لتصورات رجل الاقتصاد، وعندما تغيب، تدرج النشاطات إما في نطاق السوق السوداء أو العمل المنزلي (HENNI, A. 1993).

اعتمادا على ذلك، فإن معرفة أو فهم الآليات التي تحكم العمل غير الرسمي، مرهون بمسائل ذات طابع اجتماعي وثقافي أولا ثم اقتصادي. وغالبا ما يكون السعي وراء كيفية التعامل معه والتحكم فيه أو تنظيمه في إطار الاقتصاد الكلي والمنظم. ولا يخفى هنا على أحد، بأن العمل غير الرسمي، بعدما كان يعتبر معضلة أو مشكلة، يحاول الباحثون حلها، أصبح للعديد منهم حلا لمشاكل عديدة يحصروها في الفقر، أو التهميش أو البطالة أو غيرها. وهناك من يعتبر التبادل اللارسمي كنمط خاص للتنسيق بين الفاعلين حيث يخلق التوازن بين العرض والطلب والانسجام في القرارات الاقتصادية انطلاقا من عمومية سلوك الحد الأقصى للمنتجين والمستهلكين.

وفي هذا الصدد، يؤكد (H) REY على كون الغاية من التبادل غير الرسمي هو اجتماعي واقتصادي في آن واحد وأن اللارسمية تسمح بشكلين من البقاء أحدهما مادي والثاني ثقافي وهو الأساس (HORNER, J.M. 1995). وعلى حد تعبير هيوكون (HUGON, PH. 1991)، فإن التبادل غير الرسمي هو ضابط رئيسي، وما السعي إلى تقنينه إلا عرقلة للديناميات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يجعل الأزمة خطيرة. ويضيف بأن المؤسسات الصغيرة تلعب دور المدعم حيث تظهر قدرات هائلة لخلق الشغل وأحيانا كثيرة الثروة أمام عدم فاعلية المؤسسات الكبرى الرسمية على التكيف مع اختلالات السوق نظرا للارسميتها وضعف أعباءها الأجرية والاجتماعية.

وأخيرا، يمكن الجزم بأنه مهما تعددت الدراسات، حول العمل غير الرسمي تبقى الرهانات الرمزية (أي مشكل القوالب التي لا تلائم كل المجتمعات لخصوصياتها الثقافية والاجتماعية)، مما يجعله دائما محل نقاش وجدل واسع. وعلى الرغم من تبني الحدود الشكلية للمحتوى الذي وضعته منظمة العمل الدولية للعمل غير الرسمي من قبل عدد كبير من الباحثين في الظاهرة، إلا أنه يجب توسيع مجاله ليشمل مظاهر النشاط الاجتماعي الخاص بالموρφولوجيا الاجتماعية لكل مجتمع، باعتباره مهيكل له.

المراجع المعتمد عليها:

- ع. التركي، دراسة حول تشغيل الإناث في القطاع غير المنظم بتونس، منظمة العمل العربية، تونس، مارس 2005، ص 11

- كارل ماركس، ترجمة محمد البراوي، رأس المال، دار الهدى للطباعة والنشر، لبنان، المجلد 209-240 الأول، بدون سنة النشر، ص ص

- ADAIR, Ph. L'économie informelle, figures et discours, Ed. Anthropos, Paris, 1985.
- ADAIR, Ph. HAMED, Y. Marchés informels et micro entreprises au Maghreb : Emploi, production et financement, in Informalisation des économies maghrébines, Revue du CREAD, Alger, 2006, pp. 27-60.
- ADEL, F. Le travail domestique in Musette (Med.²S) Le travail, figures et représentations, INSANIYAT, CRASC, N° 1, Printemps 1979, Algérie, pp. 07-19.
- AITA, S. et autres., Emploi et droit du travail dans les pays arabes méditerranéens et le partenariat Euro-méditerranéens, Etude Comparative ; Fundación Paz y solidaridad Serafin aliaga et l'Agence Espagnole de Coopération Internationale, Madrid, 2008. 65-69.
- BACCHETA, M. ERNST, E. et BUSTAMANTE, J. P. Mondialisation et emploi Informel dans les pays en développement, Etude Conjointe du Bureau International du Travail (Bit) et du Secrétariat de L'Organisation Mondiale du Commerce (OMC), Suisse, 2009, pp. 09-14.
- BELLACHE, Y. ADAIR, PH. Le secteur informel en Algérie : approche et développement, ampleur et mobilité de la main d'œuvre in Conférence Internationale : Inégalités et développement dans les pays méditerranéens, Turquie, 21-23 Mai, 2009.
- BENDJELID, A. Les stratégies familiales face à la crise de l'emploi à Sidi Bel Abbès, perception de l'espace urbain et diversité de l'informel dans une ville moyenne algérienne, in Le travail, figures et représentations, Insaniyat, CRASC, Oran, N° 1, Printemps 1997, pp. 43-62.
- BUREAU INTERNATIONAL DU TRAVAIL (BIT), Tendances mondiales de l'emploi 2011: Le défi d'une reprise de l'emploi, Genève, 2011, pp. x- xi.

- BUSO, M. Le travail informel entre théorie et expérience, Séminaire de Thèse, L.E.S.T, Paris, 1995, pp. 08-09.
- BOUNOUA, C. Libéralisation de l'économie – FMI et informel in Colloque sur : Bilan du programme d'ajustement structurel et perspectives pour l'économie algérienne. Alger, 14/15 Juillet 1998, pp. 142-151.
- CAMPOS, N. F., Jamais à midi : Sur la nature et les Causes de L'informel dans la transition, In Revue d'études comparatives, Est, Ouest, 2006, Vol. 37, N° 1, pp. 166-169.
- CHANTAL, B. Nouvelles logiques marchandes au Maghreb, Ed Centre National de la recherche Scientifique, Paris, 1991.
- CHARMES, J. GRAIS, B. L'emploi informel, nouvel enjeu des politiques de développement, In Revue l'homme et la société, vers quel désordre mondial ?, Ed. L'harmattan, Paris. 2006
- CHARMES, J. GRAIS, B. L'emploi informel, un concept utile même en pays développé. In Courrier des statistiques, N° 70, Juin 1994, p. 39.
- CHARMES, J. L'emploi informel : Méthodes et mesures, In Cahiers du GRATICE, Deuxième Semestre 2002, N° 22, p. 16
- COQUERY-VIDROVITCH , C. et autres, L'informel en question, textes rassemblés, Ed. L'Harmattan, Paris, 1991, p. 33.
- DE GRACIA, G. Argentine, Renforcement de la bureaucratie syndicale dans L'économie informelle, In Chronique Internationale de L'IRES, Paris, N° 122, Janvier 2010, p. 37.
- FOSSAERT, R. Pourquoi et comment normaliser le travail atypique, In Droit Social, N° 7-8, Juillet/Août, 1985, p. 499.
- FRIEDMAN, G. NAVILLE, P. et autres, Traité de sociologie du travail, Ed. Armand Colin, Paris, 1970, p. 14.
- GATTI, R. DIEGO, F. URDINOLA, A. SILVA, J. et BODOR, A. À la poursuite de meilleurs emplois : le défi posé par le travail

- informel en Afrique du Nord et au Moyen-Orient. APERÇU, Banque mondiale, Septembre, 2011, p 09
- GOUREVITCH, J. C. L'économie informelle, de la faillite de l'état à l'explosion des trafics. Ed. Le Pré aux Clercs, France, 2002.
 - HAKIKI-TALAHITE, F. Travail domestique et salariat féminin : essai sur les femmes dans les rapports marchands- le cas de l'Algérie. ISE-Université d'Oran, Algérie, 1983, p. 320.
 - HAMMOUDA, N. Secteur informel en Algérie : Définitions, mesures et méthodes d'estimation. In Informalisation des économies maghrébines, Volume 1, Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le développement (CREAD), Alger, 2006, pp 78-117.
 - HENNI, A. L'économie parallèle : Cas de l'Algérie, ENAG, Alger, p. 159.
 - HENNI, A. Informel et société en voie de développement, In Actes du Colloque International de Nouakchott du 08 au 11 Décembre 1988, Ed. PUF, France, 1991, p. 55.
 - HENNI, A. Le Cheikh et le patron, usages de la modernité dans la production de la tradition, Office des Publications Universitaires, Algérie, 1993, p. 171.
 - HORNER, J.M. Le tiers-monde entre la survie et l'informel, Ed. L'Harmattan, avec la participation des Presses Universitaires de Perpignan, Paris, 1995, p137.
 - HUGON, PH. Les politiques d'appui au secteur informel en Afrique, In COQUERY-VIDROVITCH, C. et NEDELEC, S. Tiers-mondes, l'informel en question ?, Textes rassemblés, Ed. L'Harmattan, France, 1991, p. 59.
 - JACCARD (P), Psycho-Sociologie du travail, Ed. Payot, Paris, France, 1996. LEVESQUE, B. et autres, La nouvelle Sociologie économique, Originalité et diversité, les approches. Desctée de Brouwer, Paris, 2001, p. 25.

- LAKJAA, A. Le travailleur informel : Figure sociale à géométrie variable (Le travail à domicile), In Insaniyat, Revue Algérienne des Sciences Sociales et d'Anthropologie, N° 1, Printemps, , CRASC, Oran, 1997pp. 27-28.
- LAUTIER, B. DE MIRAS, C. MORICE, A. L'état et l'informel, Ed. L'Harmattan, Paris, 1991.
- Le Gret, Traitement des déchets solides, vers une meilleure intégration du secteur informel, Leçons apprises au Brésil, en Egypte et en Inde, In L'actualité des services aux entreprises N° 20, Octobre2010, France, pp. 11-27.
- MAILLOT, O. et Autres, Population et travail, Ed. Ellipses, Paris, 1996, p. 162.
- MOZERE, L. Travail au noir, Informalité / Liberté ou suggestion ? Lecture des travaux relatifs à l'économie informelle, Ed. L'Harmattan, France-Canada, 1991. p. 109.
- MORIN, J. M., Précis de sociologie, Ed. Nathan, Paris, 1996, p. 58.
- NOISEUX, Y. Le secteur informel au Mexique ; Revue de littérature, Centre de Recherche sur L'intégration continentale, 2007, p. 28.
- ORGANISATION INTERNATIONALE DU TRAVAIL (OIT), Etablir un socle social face à la crise, In Travail, N°67, Décembre 2009, Genève, pp. 03-04.
- OCDE, Overview : Data on informal employment and self-employment, Mars 2009, p. 01.
- PORTES, A. CASTELLS, M. BENTON, L. A. The informal Economy – Studies in Advanced and less developed Countries, John Hopkins University Press. 1989.
- RANCOLATO, L. KUCERA, D. L'emploi Informel : Deux Questions de Politique Controverses, In Revue Internationale du Travail, OIT, Vol 147, N° 4, Genève, 2008, p. 353.

- SETHURAMAN, S.V. Le Secteur urbain non structuré: Concept, mesure et action, In Revue Internationale du Travail, Vol. 104, N° 1, Juillet-Août 1976, p. 83.
- SHWARTZ, A. et TURNHOUM, D. Les nouvelles approches du secteur informel, Ed. OCDE, Paris, 1990, p. 26.
- STEINER, Ph. et VATIN, F. (Sous la direction), Traité de Sociologie économique, Ed Presses Universitaires de France, (PUF), 1^{ère} édition, 2009, pp 451-453
- [www.Ifip.org.uk/français/abouts/congres/résolution 08 htm](http://www.Ifip.org.uk/français/abouts/congres/résolution_08.htm), Mars 2011, p. 01